



قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

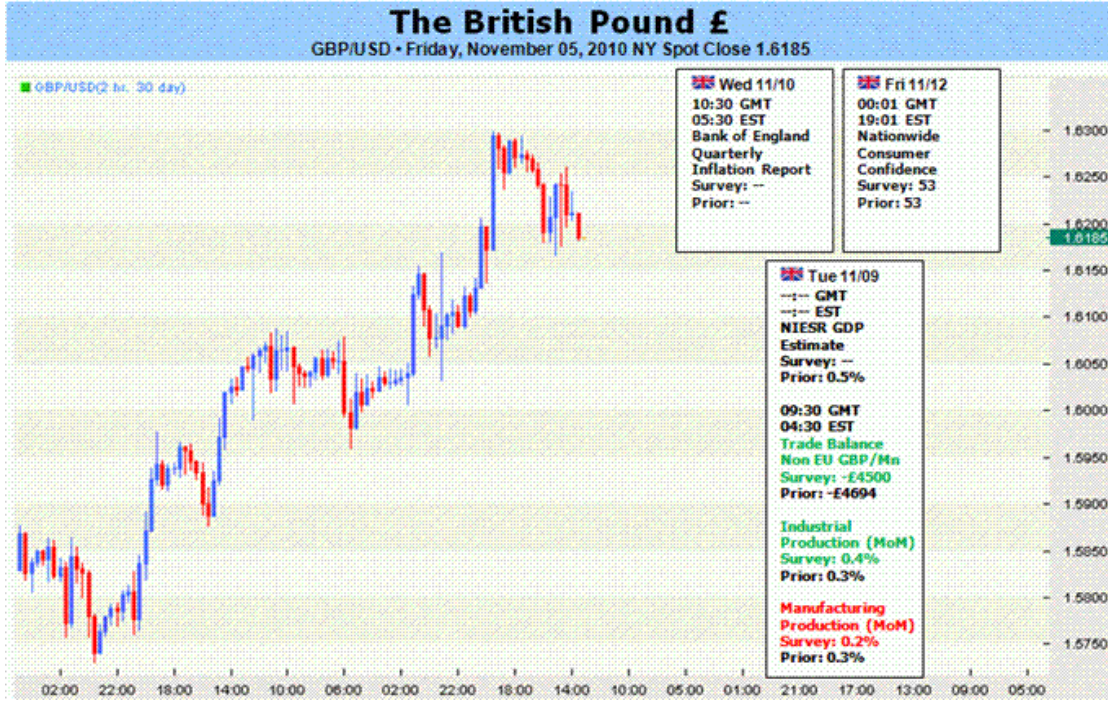
(توقعات)

الإسترليني يتلقى دفعة قد تستمر من تطلعات النمو والتسهيل النقدي للفيديري (توقعات صعود)

الأسباب:

- السياسة النقدية تدعم العملة.
- التضخم يتجاوز هدف البنك المركزي.

المصدر: Dailyfx



ارتفع الإسترليني للأسبوع الثاني على التوالي مقابل الدولار الأمريكي معتمداً في هذا الارتفاع على ضعف أكبر اقتصادات العالم والنمو المستمر الذي يحققه اقتصاد المملكة المتحدة. وكان الأسبوع الماضي من أهم الأسابيع في التأثير على الإسترليني حيث كانت هناك حالة ترقب حيال قرار الفائدة لبنك إنجلترا في الوقت الذي تتزايد فيه مخاوف التضخم. لذلك من المتوقع أن يكون لتقرير التضخم ربع السنوي لبنك إنجلترا أثر كبير على سوق العملات حيث من المقرر إصداره يوم الأربعاء القادم. جدير بالذكر أن متداولي الإسترليني من الممكن أن تظهر أمامهم بارقة أمل في أعقاب إصدار نتائج اجتماع بنك إنجلترا التي من المقرر لها أن تظهر في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

بهذا تتحول الأنظار من قرار الفيديري إلى تقرير التضخم لبنك إنجلترا الذي بالتأكيد سوف يضع في اعتباره الاقتطاعات الهائلة للإنفاق التي وصلت قيمتها إلى ٨٠٠ مليار إسترليني تقريباً حسبما أعلنت الحكومة منذ أسبوعين وذلك من أجل التصدي لعجز الموازنة. يذكر أنه في التقرير السابق، رأى صانعو السياسة النقدية أن النمو في بريطانيا لا زال يخضع لضغوط حادة في الاتجاه الهابط في حين تتجاوز أسعار المستهلك هدف البنك المركزي المحدد بـ ٢% نظراً لبعض العوامل المؤقتة مثل ارتفاع أسعار النفط ورفع ضريبة القيمة المضافة. كما أضاف تقرير التضخم الصادر عن البنك المركزي أن الزيادة المستقبلية في ضريبة القيمة المضافة من ١٧,٥% إلى ٢٠% سوف يعمل على زيادة تضخم أسعار المستهلك على مدار ٢٠١١.

كما يتوقع أن تظهر مخاوف جديدة حيال ضريبة القيمة المضافة يوم الأربعاء فيما يتعلق بأثرها على النمو. وسوف ينصب اهتمام المتداولين على ما إذا كان البنك المركزي سوف يغير الطريقة التي يتحدث بها عن النمو. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة بدأ في اتخاذ الاتجاه الصاعد إلى درجة فاقت توقعات المستثمرين، نرى أن هناك الكثير من العوامل التي من الممكن أن تحول دون تغيير اللهجة الرسمية المستخدمة في الحديث عن النمو البريطاني حيث جاء في تقرير نشرته بلومبيرج الإخبارية أن التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة، وهو التقرير الذي أعدته وكالة ستانداردز آند بورس، لا يواجه خطر التراجع حيث بدأت الضغوط الواقعة على كاهل النظام المالي بالمملكة المتحدة في التراجع هي الأخرى، وهي الضغوط التي كان من شأنها دفع البنك المركزي نحو زيادة إجراءات التسهيل النقدي. ويمكن التذليل على ما سبق من خلال حالة الارتياح النسبي التي سدت بيان لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا حيث لم يتطرق البنك المركزي إلى مسألة زيادة التسهيل النقدي. ومن المؤكد أن تقديرات النمو للمملكة الصادرة عن المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية سوف تعمل على إلقاء المزيد من الضوء على الصورة العامة للاقتصاد البريطاني وتطلعات النمو، وهي التقديرات التي من المقرر إصدارها في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

هذا ولا يمكن أن يكون ارتفاع الإسترليني ناتج فقط عن تحسن تطلعات النمو في المملكة المتحدة حيث اشترك قرار الفيدرالي بزيادة التسهيل النقدي بواقع ٦٠٠ مليار دولارًا في ارتفاع الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي الذي هبط متأثرًا بإعلان الخطة الجديدة للتسهيل النقدي التي تستهدف دعم وتعزيز الاقتصاد. وعلى الرغم من توقف ارتفاع معدل البطالة والقراءة الإيجابية للغاية التي تجاوزت كل التوقعات، إلا أن الدولار تعرض لضغط هبوط حاد من جانب بيانات التوظيف حيث كشفت الدراسات أن الولايات المتحدة لا زالت في حاجة ماسة إلى إضافة ٢٣٢ وظيفة شهريًا للعودة بمعدل التوظيف إلى مستويات ما قبل الركود.

وبالنظر إلى حركة سعر (الإسترليني / دولار)، نرى أن الزوج متماسك عند مستويات مرتفعة للغاية مما أدى إلى تراجع مخاوف الهبوط من مستوى ١,٦٠٠٠ في المستقبل القريب مما يجعل الخيار الأول لدى متداولي الإسترليني هو الشراء على مدار هذا الأسبوع. ويشير مؤشر الماكد إلى استمرار ارتفاع الزوج إلى حد كبير.